



هاني الجوراني

## أفكار ومواقف

### سميح المعايطة

الإخوان والفرصة الثانية

### حميل النمري

ما الغلط في اجتماع المجلس الوطني؟!

### ياسر ابو هلاله

الحجاب والعري ديناً وثقافةً وسياسة

### جمانة غنيمة

جو مائل للتعديل

### موفق ملكاوي

طقوس قديمة

## مقالات اليوم | كتاب الغد

إعلان



## كاريكاتير



## مصائر الليبرالية العربية

عدد التقييمات : 0 تعليمات

2008/4/22

تشكل الثقافة والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي مدخلين هامين لإعادة التعرف على جذور الفكر الليبرالي في العالم العربي، وربط القطاع الخاص المعاصر مع ماضيه وتجاربه المبكرة خلال النصف الأول من القرن الماضي.

فلعدة عقود سابقة، وتحديداً منذ مطلع الخمسينات وحتى مطلع التسعينات من القرن السابق، سادت ثقافة معادية بقوة للأفكار الليبرالية في عموم المنطقة، وغالباً ما يُنظر إلى الليبرالية نظرة الشك والريبة، ودمغت باعتبارها "نبته شيطانية"، وليدة الرأسمالية الكولونيالية التي فرضها الغرب الاستعماري. وما يزال العديد من التيارات السياسية والاجتماعية العربية المعاصرة تعتبر أن الأفكار الليبرالية ليست فقط غير ملائمة للمنطقة، وإنما هي رمز للتبعية للغرب وإحكام هيمنة الرأسمالية الموعومة على عموم المنطقة.

من جانب آخر، فإن الأفكار التي تطرحها الليبرالية حول الحريات الفردية والمبادرة الخاصة والمنافسة، يتم تصويرها كما لو أنها نقيض للعادلة الاجتماعية والتخطيط الرشيد للاقتصاد الوطني ولوجود قطاع عام، أو أي دور يمكن أن تلعبه الدولة في العمليات الاقتصادية. والأخطر من ذلك فإن سمة الليبرالية باتت في عرف العديد من القوى الأصولية المتشددة (ولا نقصد بها فقط القوى الإسلامية المتطرفة وإنما أيضاً الأصوليات القومية واليسارية) مقترنة بتبعية حتمية لسياسات الغرب وللولايات المتحدة في مختلف المجالات، ما وضع الليبرالية والليبراليين العرب في دائرة الاتهام والشك، وحد من حرية الأفكار والتعددية والتنوع التي تحتاجها المنطقة.

من المعروف أن العديد من البلدان العربية شهدت منذ نهاية العهد العثماني، ولا سيما في المرحلة الكولونيالية، ثم خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، انبعثاً قوياً للأفكار الليبرالية، وتكونت قواعد اجتماعية لليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية. كما قطع اقتصاد السوق في هذه البلدان شوطاً هاماً، قبل أن تقضي الانقلابات العسكرية والأنظمة السلطوية التي تولت الحكم في عدد كبير من الدول العربية، على هذه التجربة وهي في بداياتها الأولى.

تُعيد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً خلال مرحلة الحرب الباردة، استخدمت نزعة العداة للكولونيالية والطموح إلى التخرق الاقتصادي والسياسي عن الدول المستعمرة السابقة، من أجل الانقضاض على الأنظمة الحاكمة (وهي إما ملكيات شبه دستورية أو جمهوريات غير مستقرة)، حيث استبدلت بأنظمة وطنية وحديثة تتسم بالعداء للغرب والليبرالية الغربية والأنظمة البرلمانية والتعددية الحزبية، معاً وبالجملة.

وخلال الخمسينات والستينات، كثيراً ما وُصمت الأنظمة الليبرالية الناشئة بالفساد وعدم الفاعلية، من قبل قادة الانقلابات العسكرية التي استولت على السلطة في عدد من الأقطار العربية (مصر، سورية، العراق، ليبيا). وتم تبنى أساليب حكم تسلطية وأيدولوجيات شعبية رفعت شعارات الاشتراكية والتخطيط المركزي وحماية مصالح الطبقات الدنيا من عمال وفلاحين. وخلال سنوات قليلة، تم تأميم الملكيات الكبيرة وتركيز الموارد الاقتصادية بيد القطاع العام، وبالنتيجة، اضطرت رؤوس الأموال الوطنية للهروب إلى خارج البلاد، وإضمحل وجود طبقة رجال الأعمال، واندثر تدريجياً ميراثها الفكري والسياسي، ولم تعد الأجيال الحالية تعرف إلا القليل عن تقاليدها وخبراتها وقصص نجاحها.

وفيما بعد انضمت الدول التي نالت استقلالها لاحقاً، مثل الجزائر واليمن الجنوبية إلى ركب الأنظمة الشمولية، ذات الحزب الواحد، وتبذت بدورها اقتصاد السوق وفرضت هيمنة الدولة المطلقة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع انتهاء الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفياتي، وانضمام دول جديدة الي الموجة الثالثة للديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والعالم الثالث، نشأت ظروف دولية وإقليمية جديدة شجعت على تسريع وتائر الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية.

وفي هذا السياق، فقد أعادت معظم دول المنطقة النظر في التشريعات والسياسات المتشددة، والخاصة بالاستثمار والتجارة، حيث باتت تمنح تسهيلات جديدة للمستثمرين الخارجيين والداخليين، وأرخت الدولة قبضتها الشديدة عن الاقتصاد، سواء بخصخصة مؤسسات القطاع العام، أو بإفصاح المجال للقطاع الخاص للعب أدوار متزايدة في العمليات الاقتصادية.

غير أن هذه التطورات الجارية في المجال الاقتصادي، لم تجد انعكاساتها المقابلة في المجال الاجتماعي والثقافي، فقد انقطعت جسور الاتصال بين رجال الأعمال اليوم وبين الأجيال السابقة من المستثمرين والرواد الذين راكموا لأنفسهم تقاليد وممارسات مهنية واجتماعية وقواعد أخلاقية، وتركوا وراءهم ميراثاً يعتد به من الإنجازات والنجاحات في مختلف دول المنطقة، وعلى الصعيد الفكري والثقافي لم تبذل محاولات جادة تذكر من أجل احياء وإعادة نشر أعمال الرواد من المفكرين والمنقذين الليبراليين العرب. ولقد أدى هذا إلى بروز فجوة ثقافية وقيمية ما بين ثقافة الأجيال الحالية التي لا تزال منقلبة بتأثير الأفكار والأيدولوجيات الأصولية والشعبوية، وبين الأجيال السابقة التي واكبت انبعث أفكار النهضة والاستقلال ذات المضامين الليبرالية والتحريرية.

ويجب الاعتراف بأن الغالبية الساحقة من رجال الأعمال المعاصرين الذين ترعرعوا مع نشوء الاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات السوق الناشئة، لم تمثل بعد الأفكار والمثل الليبرالية، فنجد أن الأجيال الحالية من هؤلاء تفتقر إلى "الذاكرة التاريخية" وإلى الخبرة والتقاليد والمثل التي تقترن عادة باقتصاديات السوق العريقة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى جهود حثيثة ومتواصلة لردم هذه الفجوة المعرفية والقيمية، وإلى تجسير التواصل ما بين الفكر الليبرالي الذي شق طريقه للمنطقة في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وما بين الأجيال الحالية من رجال الأعمال الذين يفتقر العديد منهم إلى التقاليد والثقافة والخبرات التي توفرها، في العادة، الأنظمة الديمقراطية العريقة والمستقرة.

- الغد الأردني
- العرب والعالم
- سوق ومال
- التحدي
- حياتنا
- ثقافة
- جدل
- كون
- سياسات
- المنتدى
- رسائل الى المحرر
- مسؤولون ضد الشفافية
- زواريب
- تحت المجهر
- صورة فلمية
- دين وحضارة
- أفكار ومواقف
- قضايا
- صحافة عربية
- صحافة عبرية
- علوم و تكنولوجيا
- ملحق السيارات
- كاريكاتير
- وفيات



إشترك الآن



خدمة RSS

شؤون في زمن البليدة



إذ من المؤسف أننا بعد أن دخلنا في سلسلة من الانقلابات والتحولات السياسية والثقافية والاقتصادية الاجتماعية خلال القرن الفائت، وبعد أن أصبح العالم العربي جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي المعولم، ودخل في رهانات الحداثة والديمقراطية، من المؤسف أننا لم نخض بعد بالمهمة التأسيسية، ألا وهي مراجعة تاريخ الليبرالية في ثقافة المنطقة، ولم نشجع البحث والحوار حول فكر وتقاليد الليبرالية في القرنين السابقين.

حفاً لقد صدرت العديد من الأبحاث التي درست مفكرين بعينهم، باعتبارهم رموزاً للنهضة والتنوير في منطقتنا وثقافتنا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ودرست أبحاث أخرى تجارب الرأسمالية الوطنية في بعض الأقطار العربية. لكن لم تدرس الليبرالية في العالم العربي كظاهرة تاريخية متكاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولم ينظر إليها كحركة ممتدة، تشمل مختلف الأقطار العربية، وإن بمستويات متباينة من النضج، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه التجارب والحالات القطرية برؤية تحليلية مقارنة.

إن إعادة التفكير بالليبرالية في العالم العربي، مهمة معرفية ظلت مؤجلة، وفي أحسن الأحوال مهمة تناوشتها الأعلام الصحافية بمقالات عارضة، ولم يتم التصدي لها بجهد علمي منهجي وبرؤية تحليلية ونقدية، وهي ليست مهمة تيار بعينه، ولا يقصد بها الترويج لمذهب سياسي اقتصادي محدد. وإنما هي ضرورة تنبثق عن حقيقة أن الليبرالية جزء من ميراث المنطقة، ولها تقاليد وجذور لا يستهان بها. فهي بهذا المعنى، ليست طارئة أو مفحمة أو مفروضة على العالم العربي من خارجه، كما صورت ذلك التيارات الاقصائية والشمولية.

فهل تنهض جامعاتنا ومراكز البحث فيها بهذه المهمة، وهل يتكاتف المؤرخون وعلماء الاجتماع العرب، بمختلف أقطارهم، من أجل وضع دراساتهم حول جذور ومسارات ومصائر الليبرالية العربية موضع التنفيذ؟!!

[hhourani@ujrc-jordan.org](mailto:hhourani@ujrc-jordan.org)

هاني الحوراني



Maintained by dot.jo

□ اتصل بنا □ بريد القراء □ الدخول

جميع حقوق المؤلف والنشر محفوظة لجريدة [dot.jo](#) © 2009 (شروط استخدام الموقع)